

التحدي الذي يواجه الاقتصاد العالمي:
زخم جديد للتغلب على أداء جديد باهت

كلمة السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي
في جامعة جورج تاون، كلية الشؤون الخارجية، 2 أكتوبر 2014

مقدمة

عزيزي الرئيس ديجويا، شكرا على المقدمة الكريمة!

العميد ريردون-آندرسن والطلاب والأساتذة: شكرا على ترحيبكم بي هنا اليوم!

وإنه لي شرفني أن تستضيفني واحدة من أرقى كليات الشؤون الخارجية في العالم. فبيان الرسالة التي تسعون لتحقيقها ينص على "المساهمة في السلام والازدهار والرخاء الإنساني على مستوى العالم من خلال تعليم أجيال مستقبلية من قادة العالم".

وقد كان لمؤسسي كليتكم رؤية طموحة ومستمرة في عام 1785، لكنهم لم يكونوا يعلمون أن صندوق النقد الدولي سيُأسس منذ سبعين عاما ويسعى لتحقيق نفس الأهداف - وإن اختلفت الوسائل. والواقع إنني لم أكن لأتحدث اليوم في مكان أفضل من هذا.

وإذ أنظر إلى اللونين الرمادي والأزرق اللذين يزينان هذا الحرم الجميل في جامعة جورج تاون، أتذكر القضايا التي سأعرض لها اليوم: بعض الغيوم "الرمادية" التي تخيم على الاقتصاد العالمي؛ وسماوات النمو والرخاء "الزرقاء" التي نطمح معا لبلوغها.

وسيكون هذا هو موضوع النقاش بين وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في بلداننا الأعضاء المائة والثمانية والثمانين عندما يصلون إلى واشنطن في الأسبوع القادم لحضور الاجتماعات السنوية التي يعقدها الصندوق والبنك الدولي. وبالطبع، سيناقدون أيضا دور صندوق النقد الدولي.

واسمحوا لي أن أتحدث قليلا عن الصندوق ومهمته:

تأسس الصندوق في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الحين قدم العون لبلدان العالم في مكافحة كثير من الأزمات الاقتصادية - من أوروبا إلى آسيا، إلى أمريكا اللاتينية، إلى الاتحاد السوفيتي السابق، ثم إلى أوروبا من جديد. وقد مددنا يد العون إلى الأسواق الصاعدة وأفقر بلدان العالم لكي تندمج في الاقتصاد العالمي، كما قدمنا المساعدة لمختلف بلداننا الأعضاء في مجال بناء القدرات الاقتصادية والمالية.

وفي السنوات الأخيرة، قدمنا مساعدات للبلدان الأعضاء أثناء الأزمة المالية العالمية - التي كانت أسوأ أزمة واجهها العالم منذ "الكساد الكبير". وفي الشهور القليلة الماضية، قدمنا الدعم لأوكرانيا، وبلدان في الشرق الأوسط، والبلدان المتضررة من تفشي فيروس إيبولا في الجنوب الإفريقي.

ومهمتنا الأساسية الآن هي مساعدة الاقتصاد العالمي على تحويل المسار والتغلب على ما يعتبر حتى الآن تعافياً مخيباً للآمال: تعافٍ هش وغير متوازن ومحفوف بالمخاطر.

وسيكون هذا الأمر الشاغل الأول لصناع السياسات في الأسبوع القادم. فالاقتصاد العالمي يقف عند منعطف حاسم بالفعل إذا ما نظرنا إليه من عدة أوجه.

نعم، هناك تعافٍ، ولكن كما نعلم جميعاً - وكما يشعر الجميع - لا يزال النمو والوظائف دون المستوى الكافي. وينبغي للعالم أن يُصَوَّب نحو هدف أعلى ويبذل جهداً أكبر، وأن يتكاتف في سبيل ذلك مراعيًا خصوصيات كل بلد.

ما الذي يعنيه ذلك؟ يعني مزيجاً من السياسات الأكثر جرأة لإيجاد "زخم جديد" يمكنه التغلب على هذا "الأداء الباهت الجديد" وما يليه من غيوم على المستقبل. وهذا ما أود مناقشته معكم اليوم.

ذات مرة، قالت مادلين أولبرايت، أحد أبرز أساتذة هذه الكلية ووزيرة الخارجية الأسبق: أفضل الكلام ما يحقق كل شيء - فيجعلنا نضحك ونفكر ونبكي ونبتهج - ويا حبذا بنفس الترتيب! واليوم أود أن أجعلكم تفكرون - وأمل ألا أثير من البكاء الكثير!

وسأركز على موضوعين:

- (أ) أولاً، حالة الاقتصاد العالمي - ومخاطر أن يظل العالم محصوراً لبعض الوقت في مستوى من النمو "الباهت"؛
 (ب) ثانياً، كيف يستطيع كل صناع السياسات توليد "زخم" السياسات اللازم لتقوية النشاط العالمي وتجنب أداء جديد باهت.

وسوف أختتم بعرض ما أراه أولويات لإرساء "العمل متعدد الأطراف" - كيفية حشد التعاون العالمي ودور الصندوق في هذا السياق.

إن هناك ثلاث كلمات تبدأ بحرف M الانجليزي: نمو باهت (*mediocre growth*)، وزخم يدفع السياسات (*momentum on policies*)، وعمل متعدد الأطراف (*multilateralism*) للتحرك صوب الهدف.

1- حالة الاقتصاد العالمي - أداء باهت جديد؟

أولاً، فحص سريع للتحقق من سلامة الاقتصاد العالمي: سوف نصدر في الأسبوع المقبل تحديثاً لتنبؤاتنا السابقة، ومن ثم أقتصر اليوم على استعراض الاتجاهات العامة.

يُلاحَظ بوجه عام أن الاقتصاد العالمي أضعف مما تصورنا منذ ستة أشهر فقط. ومن المنتظر أن يتحقق تحسن متواضع فحسب في عام 2015، حيث تم تخفيض التوقعات السابقة للنمو الممكن. وتنبأين التوقعات، بالطبع، مع اختلاف البلدان والمناطق. والواقع أن هذه السمة من أبرز سمات المنعطف الاقتصادي الراهن: أنه شديد الخصوصية في كل بلد.

وفي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يتحقق التعافي الأقوى في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ وأن يكون متواضعا في اليابان؛ ويسجل أضعف مستوياته في منطقة اليورو، مع تفاوت الأداء بين بلدان المنطقة.

وتواصل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بذل أكبر الجهود لإنقاذ الاقتصاد من هذه الأزمة - حيث تساهم بأكثر من 80% في النمو العالمي منذ عام 2008. ونتوقع أن تواصل هذه الاقتصادات مساهمتها في قيادة النشاط العالمي، بقيادة آسيا، ولا سيما الصين. لكن المرجح أن يتم ذلك بوتيرة أبطأ من ذي قبل حتى في هذه الاقتصادات.

وبالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض، بما فيها إفريقيا جنوب الصحراء، لا تزال آفاق الاقتصاد في صعود - حيث يُتوقع أن يتسارع النمو بوجه عام ليتجاوز المعدل الذي بلغ 6% في العام الماضي. ولكن مع تراكم الديون في بعض البلدان، ينبغي لهذه البلدان أن تترقب الأوضاع عن كثب أيضا.

وأخيرا، تبدو الآفاق ملبدة بالغيوم في الشرق الأوسط نظرا لصعوبة التحول الاقتصادي وجدة الصراع الاجتماعي والسياسي.

الخلاصة؟ بعد ست سنوات من بدء الأزمة المالية، نرى استمرار ضعف الاقتصاد العالمي. فلا تزال البلدان تتعامل مع تركات الأزمة، بما في ذلك أعباء الديون والبطالة المرتفعة، كما أن هناك غيوما كثيفة تلوح في الأفق.

ومن هذه الغيوم استمرار النمو المنخفض لمدة طويلة. ما الذي أعنيه بهذا؟ أعني أنه إذا كان الناس يتوقعون انخفاض النمو الممكن غدا، فسوف يخفضون الاستثمارات والاستهلاك اليوم. ويمكن أن تتسبب هذه الديناميكية في فرض عقبات كبيرة أمام التعافي، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة التي تعمل بدورها على مكافحة البطالة المرتفعة والنمو المنخفض، وهو الحال في منطقة اليورو.

وهناك غيوم أيضا تحوم حول عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها على نحو غير متجانس في الاقتصادات المتقدمة واحتمال انتقال تداعياتها إلى بلدان أخرى حول العالم - ثم ارتدادها إلى المصدر - سواء من خلال تأثيرها على أسعار الفائدة أو تباينات أسعار الصرف.

وإلى جانب هذه الغيوم "الاقتصادية"، هناك غيوم مالية أيضا. فثمة قلق من أن تتراكم تجاوزات القطاع المالي، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. ذلك أن تقييمات الأصول بلغت مستوى مرتفعا غير مسبوق؛ كما بلغت فروق الفائدة ودرجة التقلب مستوى منخفضا غير مسبوق.

ومن مصادر القلق الأخرى انتقال مخاطر السوق والسيولة الجديدة إلى "ظل" العالم المالي، وهو جزء من القطاع غير المصرفي يخضع لقدر أقل من التنظيم ويشهد نموا سريعا في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، أصبح حجم نظام الظل

المصرفي أكبر بكثير من النظام المصرفي التقليدي في الولايات المتحدة، وحوالي نصف حجمه في أوروبا، بينما يتراوح حجمه بين 25% و35% في الصين - وهو خامس أكبر قطاع ظل المصرفي على مستوى العالم.

وبطبيعة الحال، يمكن أن تكون الأنشطة غير المصرفية مكملا للقطاع المصرفي في تمويل الاقتصاد، وذلك بعدة طرق مهمة. ومع هذا، فإن الطبيعة المبهمة لهذه الأنشطة تستدعي زيادة اليقظة، كما تستدعي مزيدا من الجهود لاستكمال جدول أعمال إصلاح القطاع المالي، بما في ذلك حل مشكلة البنوك التي تصنف باعتبارها "أهم من أن تفشل" وتحديد إطار ملائم لمراقبة بنوك الظل وجعل أسواق المشتقات أكثر أمانا وشفافية.

والى جانب "الغيوم" الاقتصادية والمالية، هناك أيضا مخاطر جغرافية-سياسية، منها:

- احتمال استمرار تصاعد الموقف في أوكرانيا، مما يمكن أن يحدث اضطرابات في أسعار السلع الأولية والأسواق المالية والتجارة،
- التطورات السياسية في الشرق الأوسط وفي بعض أنحاء آسيا،
- اتساع نطاق تفشي فيروس إيبولا في إفريقيا، الذي يمكن أن يشكل مصدر خطر كبير على المنطقة بل والعالم، إذا لم يعالج على نحو عاجل ومناسب.

وبطبيعة الحال، تتطوي كل واحدة من هذه المخاطر على معاناة إنسانية رهيبة يحدونا الأمل ألا تتطور. ولكننا إن تجاهلناها سنكون مقصّرين.

2- زخم جديد - أولويات السياسة

وقد بلغ الاقتصاد العالمي منعطفا حاسما: فإما أن يسير بخطى مضطربة في ظل نمو دون المستوى - في أداء "باهت جديد"، أو أن يتجه إلى مسار أفضل حيث تؤدي السياسات الجريئة إلى تعجيل معدل النمو، وزيادة فرص العمل، وتحقيق "زخم جديد".

فكيف يمكن إيجاد "الزخم" أو "momentum" - ثاني كلمتنا البادئة بالحرف "M"؟

من ناحية، نحن نحتاج إلى تحقيق *توازن أفضل* بين مجموعة أدوات السياسة التي نعتمد عليها - باستخدام جانبي العرض والطلب في الاقتصاد. انظروا مثلا إلى فريق "هوباز" الشهير لكرة السلة في جامعة جورج تاون - أنتم تحتاجون لأن يعمل كل اللاعبين معا حتى يتحقق الفوز. تحتاجون إلى العمل الجماعي. ويصدّق الشيء نفسه على الاقتصاد العالمي. فكل أداة من أدوات السياسة يجب أن تقوم بدورها حتى يتحقق التوازن السليم.

وقد قدمت السياسة النقدية دعما مهما للطلب أثناء هذه الأزمة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كان لسياسة التيسير الكمي التي انتهجها الاحتياطي الفيدرالي أثر كبير في دعم التعافي.

ولكن السياسة النقدية لا تكفي وحدها. وبالإضافة إلى ذلك، فكلما طال أمد سياسات الائتمان الميسر، زادت مخاطر إنكفاء التجاوزات المالية. ومن ثم ينبغي مراقبة هذا الجانب والعمل على إدارته.

وكما ذكرت من قبل، إذا لاح احتمال الخروج من مرحلة تطبيق التيسير النقدي - على غرار الحال في الولايات المتحدة - يتعين أيضا مراقبة الانعكاسات على أنحاء العالم الأخرى والعمل على إدارتها. ومن الضروري في هذا الصدد اتباع منهج تدريجي مستمر يقترن بجهود للتواصل العام في هذا الخصوص من جانب الاحتياطي الفيدرالي.

وينسحب هذا أيضا على اعتماد سياسات السلامة الاحترازية الكلية الملائمة في البلدان المتوقع أن تكون الأشد تأثرا بعودة السياسة النقدية إلى طبيعتها - وخاصة الأسواق الصاعدة. ما الذي تعنيه "السلامة الاحترازية الكلية"؟ تعني التدابير التي يمكن أن تساعد على منع التجاوزات المالية وحماية استقرار النظام المالي، كوضع حد أدنى لنسب السيولة على سبيل المثال.

وعودة إلى فريق "هوايز": السياسة النقدية تقوم بدورها. وتحتاج الآن إلى مزيد من الدعم من بقية أعضاء الفريق - من السياسات الأخرى. وهنا نجد ثلاثة عناصر مهمة ومتراصة - وكلها يمكن أن يساعد على تحقيق مستوى أعلى من النمو وتوفير مزيد من فرص العمل: سياسات المالية العامة، والإصلاحات الهيكلية في أسواق العمل والمنتجات، والاستثمارات العامة في البنية التحتية.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى كل منها:

(أ) أولا، سياسات المالية العامة الداعمة للنمو والداعمة لفرص العمل.

لقد تحقق الكثير في عدد كبير من البلدان خلال السنوات الأخيرة لتخفيض العجز المفرط ووضع الديون تحت السيطرة، وهي مكاسب يجب عدم التفريط فيها. ومع ذلك، لا يزال هناك بضع أدوات مساعدة يمكن أن تستعين بها سياسة المالية العامة في تعزيز النمو وزيادة فرص العمل:

- وتيرة الضبط المالي والعناصر التي تتألف منها تدابير المالية العامة ينبغي أن تدعم النشاط الاقتصادي بأقصى قدر ممكن. وبطبيعة الحال، يجب ضبط التوقيت المحدد ونطاق المرونة المتاحة حسب ظروف كل بلد. ولهذا السبب، يعطى الصندوق أولوية لهذه القضية في البرامج التي يدعمها - من إفريقيا إلى منطقة اليورو. إذن وتيرة معقولة.
- تدابير المالية العامة الموجهة بدقة يمكن أن تساهم بدور أيضا، كإصلاحات التي تكفل معالجة التهرب الضريبي، ودعم زيادة كفاءة الإنفاق العام، وتخفيف العبء عن العمالة - بخفض ضرائب الأجور، على سبيل المثال. إذن مزيج معقول.

• يمكن تحقيق إيرادات أيضا من إصلاح دعم الطاقة، الذي تشير تقديراتنا إلى بلوغه حوالي 2 تريليون دولار أمريكي. ومعظم هذا الدعم، في وضعه الراهن، يعود بالنفع على الأثرياء نسبيا وليس الفقراء. فضلا على إضراره بالبيئة.

ومن ثم، فسياسات المالية العامة الداعمة للنمو والداعمة لفرص العمل والداعمة للبيئة يمكن أن تساهم بدور مساعد أيضا. ولكنها لا تستطيع أن تكون بديلا للسياسات التي تزيل التشوهات المتأصلة في أسواق العمل والمنتجات.

(ب) ويقودني هذا إلى "الإصلاحات الهيكلية" الضرورية لتحسين الإنتاجية ورفع مستوى القدرة التنافسية وزيادة فرص العمل.

ما الذي ينبغي عمله في هذا الصدد؟ أولا، ينبغي عدم الاستهانة بحجم التحدي الراهن. فلا يزال هناك اليوم أكثر من 200 مليون عاطل عن العمل حول العالم، من بينهم 75 مليون من الشباب. وإضافة إلى ذلك، شهد معظم العاملين، باستثناء أعلى 1%، ركودا أو انكماشاً في الدخل على مدار السنوات القليلة الماضية.

ولكي نرفع الاستهلاك والاستثمار، يتعين علينا أن نحقق نموا أقوى في الوظائف والأجور. وبصفة خاصة، يتعين علينا تقوية أسواق العمل. كيف؟

• من خلال سياسات نشطة في سوق العمل وبرامج للتدريب تحقق زيادة في الطلب على العمالة - ولا سيما الشباب. وهناك بعض النماذج المفيدة في بلدان مثل أستراليا وألمانيا والسويد

• من خلال السياسات التي تزيد من مشاركة العمالة، وخاصة المرأة. وفي اليابان، مثلا، تُبذل جهود كبيرة ومتواصلة للتوسع في توفير مراكز رعاية الأطفال من أجل تشجيع المرأة على الانضمام إلى القوى العاملة - وكوسيلة لموازنة ضغوط شيخوخة السكان. ويجري استكشاف سياسات مماثلة في كوريا.

ومن شأن انفتاح أسواق المنتجات والخدمات أن يعزز أيضا مكاسب إصلاحات أسواق العمل - ومن أمثلة ذلك المهن العديدة المغلقة أمام المنافسة في كثير من البلدان - من المحامي إلى سائق سيارة الأجرة.

وحتى في هذه الحالة، لن تستطيع هذه السياسات تحقيق نجاح كبير إلا إذا قمنا بتحسين تدفق الائتمان إلى الاقتصاد. فنحن بحاجة إلى نظم للإعسار يمكن أن تساعد البنوك والقطاع الخاص على التعامل بفعالية مع أعباء ديونهما - لتحرير ميزانيتهما العمومية بما يسمح للائتمان بأن يتدفق من جديد ويسهل دوران عجلة الاقتصاد.

ومرة أخرى، لا يوجد منهج واحد يناسب الجميع. فلا بد من تصميم السياسات حسب ظروف البلدان المعنية. وبغض النظر عما قد يُتخذ من تدابير ذات خصوصية فُطرية، يتعين على جميع البلدان إيلاء اهتمام أكبر بكثير للإصلاح الهيكلي - وللاستثمار.

(ج) الاستثمار العام في البنية التحتية يتسم بأهمية خاصة. لماذا؟

خلفت الأزمة تداعيات جسيمة على كل من النمو والاستثمار، وهما حتى الآن دون مستوى الاتجاه العام طويل الأجل. وفي العام الماضي، أشارت تقديراتنا إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي في بلدان مجموعة العشرين بنسبة 8% عن المستوى الذي كان يمكن أن يصل إليه لولا وقوع الأزمة. بل إن نقص الاستثمار كان أكبر - بانخفاض قدره 20% تقريبا عن الاتجاه العام.

وفي الاقتصادات المتقدمة، استُفِذ رأس المال القومي - أي المطارات والكهرباء وشبكات الإنترنت - مع التراجع المطرد في الاستثمارات العامة بواقع الربع - من حوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي في الثمانينات إلى 3% في الوقت الحاضر. هل هناك أي غرابة في أن تكون البنية التحتية المتقدمة أصبحت باعثة على مثل هذا القلق الكبير؟ هنا في واشنطن العاصمة، تشير تقديرات "الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين" إلى أن 99% من الطرق الرئيسية في حالة رديئة. وعلى مستوى العالم، تشير بعض التقديرات إلى بلوغ الإنفاق على البنية التحتية 6 تريليون دولار أمريكي على مدار الخمسة عشر عاما القادمة. إنها حتمية واضحة في كثير من البلدان، حيث تشجع الاختناقات والعقبات في المواصلات وإمدادات الطاقة وتوقف حجر عثرة أمام التنمية.

ومرة أخرى، يختلف نطاق الاستثمارات باختلاف البلدان - حسب فجوات البنية التحتية والحيز المالي المتاح في كل بلد. وبالنسبة لكل البلدان، يعتبر ضمان الإنفاق/الكفاءة على البنية التحتية مطلبًا حيويًا. غير أنه، بلا شك، يمكن أن يشكل زخما قويا للنمو وتوفير فرص العمل.

وهناك نقطة أخرى: تشير التقديرات الأخيرة - الصادرة عن "المفوضية العالمية للاقتصاد والمناخ" - إلى أن تضمين معايير الانبعاثات المنخفضة في الاستثمار الموجه للبنية التحتية لن يكلف إلا نسبة ضئيلة (حوالي 4.5%) من مجموع الإنفاق المتوقع. وبالتالي فإن الاستثمار الكفء - خاصة في وقت يتسم بانخفاض أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية - يمكن أن يكون مفيدا للنمو، ومفيدا لفرص العمل، ومفيدا للبيئة.

تعليقات ختامية حول روح العمل المشترك الجديدة ودور الصندوق

تحدثنا عن النمو "الباهت" و"زخم" السياسات اللازم للتغلب عليه. وأود الآن أن أختتم كلمتي بالحديث عن ثالث الكلمات البائدة بالحرف M - وهي العمل متعدد الأطراف (Multilateralism).

رأينا بعض الأمثلة الواقعية للتعاون الاقتصادي العالمي أثناء هذه الأزمة.

ولعل أبرزها هو تضامن بلدان مجموعة العشرين - بما في ذلك ما قدمته من موارد إضافية للصندوق - بغية تعزيز الثقة في النظام المالي العالمي وضمان سلامته. ومنذ بضعة أسابيع فقط، أعلنت مجموعة العشرين أنها حققت مزيدا من التقدم في وضع استراتيجيات لزيادة النمو متوسط الأجل بنسبة مجمعة قدرها 2% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2018 - مما يبشر بمزيد من النمو وفرص العمل.

وبطبيعة الحال، كان صندوق النقد الدولي منبرا للتعاون على مر تاريخه الممتد منذ سبعين عاما. واستمر هذا الدور أثناء الأزمة.

فقد أجرينا إصلاحا شاملا لمجموعة أدواتنا المستخدمة في الإقراض، بما في ذلك زيادة مرونة هذه الأدوات في توفير السيولة على أساس وقائي وتيسير الحصول عليها في الظروف الطارئة. واستحدثنا قروضا بسعر فائدة صفري لبلداننا الأعضاء ذات الدخل المنخفض. كذلك أجرينا زيادة كبيرة في المساعدات المالية التي نقدمها لمختلف البلدان حول العالم - فبلغت الالتزامات التي تعهدنا بها قرابة 700 مليار دولار أمريكي على مدار الستة أعوام الماضية.

وقد قمنا بإجراء تحليلات جديدة واستكشاف أفكار جديدة حول مجموعة من القضايا الحيوية: حول إدارة التدفقات الرأسمالية وضوابط رأس المال؛ وحول تزايد درجة الترابط في الاقتصاد العالمي وانتقال تداعيات السياسات من أحد البلدان إلى البلدان الأخرى. وقد قطعنا شوطا هائلا في تناول الآثار السلبية لعدم المساواة المفرط على النمو؛ وانعكاسات تغير المناخ على المالية العامة؛ إلى جانب هذه القضية القريبة جدا إلى قلبي - وهي دور المرأة في قوى العمل وما لديها من إمكانيات هائلة لتعزيز النمو وزيادة الدخل.

وقد تدهشون إذا عرفتم أن أكبر خدمات الصندوق حاليا هي المعنية ببناء القدرات والمساعدة الفنية. فقد حصل عليها قرابة 90% من بلداننا الأعضاء البالغ عددها 188 بلدا - من موريشيوس إلى ميانمار إلى المكسيك. وقد أطلقنا في الآونة الأخيرة أيضا دورة دراسية مفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت - "MOOC" - حضرها في العام الماضي قرابة 2000 من خريجي الجامعات من مختلف أنحاء العالم.

ولتحقيق الفعالية في القرن الحادي والعشرين، بغير شك، لا بد أن تتوافر لنا الموارد الكافية وأن نكون انعكاسا صحيحا للطبيعة الديناميكية التي يتسم بها أعضاؤنا في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق هذه الغاية، وافقت الغالبية العظمى من أعضاء الصندوق على إجراء يتعلق بحوكمة الصندوق، وهو إصلاح نظام الحصص لعام 2010. ونحن ننتظر الآن موافقة العضو صاحب أكبر حصة في الصندوق - أي الولايات المتحدة - ونأمل أن تصدر في وقت قريب.

وبعد أن مر سبعون عاما على تأسيس الصندوق، نواصل التكيف مع المستجدات لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله - وهو حماية الاستقرار عن طريق مساعدة بلداننا الأعضاء على تجاوز التداعيات الاقتصادية وصياغة حلول تعاونية للمشكلات العالمية، لكم وللأجيال القادمة.

وكما يحلو لي أن أقول في بعض الأحيان، "إن صندوق النقد الدولي اليوم ليس نفس الصندوق الذي عرفه أبواؤكم" إنما هو في الواقع صندوقكم أنتم!

معاً نتطلع إلى المستقبل، وربما أمكننا الاسترشاد بهذين اللونين الرائعين لجامعة جورج تاون: فهناك بالفعل بعض الغيوم "الرمادية"، ولكن إذا صَوَّبْنَا نحو هدف أعلى وبنلنا المزيد من الجهود، وقمنا بذلك معاً - يمكننا اكتساب زخم جديد وحث السموات "الزرقاء" على الظهور.

شكرا.